

أثر الحوافز الاستثمارية على قرار توطین الاستثمار ورفع تنافسية المملكة: دراسة ميدانية على
المستثمرين في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/ فيصل بن عبدالمحسن الصالح

الرقم الجامعي / ٢٥٣٠٠٢٩٧٧

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

د.فايز جراد

العام الدراسي: 2026

٣		مقدمة:
٤		مشكلة الدراسة
٥		أهداف الدراسة
٦		أسئلة الدراسة
٧		فروض الدراسة
٨		أهمية الدراسة
١٠		الدراسات السابقة:
١٨		المنطلقات النظرية للدراسة
١٨		مصطلحات الدراسة
٢١		المنهجية وطرق البحث:
٢٢		مجتمع وعينة الدراسة
٢٢		مصادر جمع البيانات
٢٣		أداة الدراسة
٢٤		الأساليب الإحصائية المستخدمة
٢٦		حدود الدراسة
٢٧		المراجع:
٢٧		أولاً: المراجع العربية

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي المعاصر تحولات هيكلية عميقة أفرزت بيئة تنافسية حادة بين الدول لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة أساسية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية بوصفه قناة رئيسية لنقل التكنولوجيا والمعرفة وتوفير فرص العمل وتعزيز الإنتاجية. وفي ظل هذا التنافس المتزايد، تسعى الحكومات إلى تطوير أدوات السياسة متنوعة لتحسين جاذبية أسواقها، وتُعدّ الحوافز الاستثمارية من أبرز هذه الأدوات التي تُوظفها الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، إذ أظهر مسح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ٣٥ دولة تُقدّم نوعاً واحداً على الأقل من حوافز الاستثمار ضمن استراتيجياتها لترويج الاستثمار (Kronfol & Steenbergen, 2024).

وتتخذ الحوافز الاستثمارية أشكالاً متعددة تتراوح بين الحوافز الضريبية كالإعفاءات والتخفيضات الجمركية، والحوافز المالية كالمنح المباشرة والقروض الميسّرة، والحوافز التنظيمية والتشريعية كتبسيط إجراءات التراخيص وحماية حقوق الملكية الفكرية، وصولاً إلى حوافز البنية التحتية كالمناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية. وقد أثبتت الأدبيات أن الحوافز الحقيقية غير الضريبية كالمنح النقدية وتدريب العمالة وتوفير الأراضي تمتلك قدرة فعلية على التأثير في قرارات توطين الشركات الأجنبية من خلال تخفيف حالة عدم تماثل المعلومات التي يواجهها المستثمر الأجنبي عند دخول سوق جديد (Katitas & Pandya, 2024).

ويُمثّل قرار التوطين الاستثماري المحصلة النهائية لتفاعل مجموعة معقدة من المحددات التي يقيّمها المستثمر الأجنبي عند المفاضلة بين المواقع البديلة، وتشمل هذه المحددات عوامل بيئة الأعمال الخارجية كالعوامل الجغرافية والبنية التحتية والبيئة الاجتماعية والسياسية والإطار القانوني والتشريعي والعوامل الاقتصادية، وهي عوامل تتباين في درجة تأثيرها من بيئة استثمارية إلى أخرى (سميح، ٢٠٢٢).

كما أن مستوى التنافسية الإقليمية والوطنية يلعب دوراً جوهرياً في توجيه تدفقات الاستثمار، حيث تؤكد الأدبيات وجود علاقة تبادلية بين مؤشرات التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يسهم تحسن التنافسية في استقطاب الاستثمارات التي تُعزّز بدورها القدرة التنافسية للاقتصاد (المصري وصبيح، 2025).

و تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الحوافز الاستثمارية وقرار التوطين، إذ إن فهم الكيفية التي تؤثر بها أبعاد الحوافز المختلفة في توجيه قرارات المستثمرين الأجانب يُعدّ مدخلاً علمياً وعملياً لتطوير السياسات الاستثمارية الوطنية. وتزداد هذه الأهمية في سياق الدول التي تمر بمراحل تحوّل اقتصادي كبرى، حيث يتطلب تحقيق المستهدفات الاستراتيجية توجيه الموارد نحو الحوافز الأكثر فاعلية في ظل ما تكشفه البيانات من فجوة بين الطموحات والتدفقات الفعلية.(Binkhamis et al., 2025)

وانطلاقاً مما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠، بما يُسهم في تقديم إطار تحليلي متكامل يُمكن صانعي القرار من تعزيز جاذبية المملكة الاستثمارية وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

مشكلة الدراسة

تشهد البيئة الاقتصادية الدولية تنافساً متصاعداً بين الدول لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يُعدّ من أبرز محرّكات النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية. وفي خضم هذا التنافس، تلجأ الحكومات إلى تقديم حزم متنوعة من الحوافز الاستثمارية كأداة استراتيجية للتأثير على قرارات التوطين الاستثماري للشركات الأجنبية وتوجيهها نحو أسواقها المحلية. غير أن الأدبيات الأكاديمية تكشف عن جدل قائم حول مدى فاعلية هذه الحوافز في التأثير الحقيقي على قرار التوطين، إذ تشير بعض الدراسات كدراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Kronfol & Steenbergen, 2024) إلى أن وكالات ترويج الاستثمار في الدول المتقدمة لا تعتبر الحوافز عاملاً حاسماً في قرارات التوطين مقارنة بعوامل أخرى كجودة البنية التحتية والبيئة القانونية، بينما تؤكد دراسات أخرى كدراسة (Katitas & Pandya, 2024) أن الحوافز الحقيقية غير الضريبية تمتلك قدرة فعلية على جذب الاستثمار الأجنبي من خلال تخفيف فجوات عدم تماثل المعلومات.

و تبنت المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠ استراتيجية طموحة لتنويع مصادر الدخل الوطني والحد من الاعتماد على العائدات النفطية، حيث حدّدت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار هدفاً يتمثل في

رفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٣٨٨ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٣٠. ولتحقيق هذا المستهدف، أطلقت المملكة حزمة واسعة من الإصلاحات التشريعية والحوافز الاستثمارية شملت تعديل نظام الاستثمار الأجنبي، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، وتقديم إعفاءات ضريبية وجمركية، وتبسيط إجراءات التراخيص. بيد أن الواقع يكشف عن فجوة ملحوظة بين المستهدفات المرسومة والتدفقات الفعلية، إذ تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن معدل النمو السنوي الفعلي للاستثمار الأجنبي يبلغ نحو ١٠%، وهو ما يجعل التوقعات بحلول عام ٢٠٣٠ تقف عند حدود ١٥ مليار دولار فقط وفقاً لدراسة (Binkhamis et al., 2025)، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى كفاية الحوافز المقدمة وفعاليتها في التأثير على قرارات التوطين.

وعليه، تتبلور مشكلة الدراسة في الحاجة العلمية والعملية الماسة إلى بناء نموذج تحليلي متكامل يقيس أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية، ويحدد الأهمية النسبية لكل بُعد ودرجة إسهامه في تفسير التباين في هذا القرار، بما يُمكن صانعي السياسات من توجيه الموارد نحو الحوافز الأعلى فاعلية وتصحيح مسار منظومة الحوافز لتحقيق المستهدفات الاستراتيجية لرؤية 2030 وتتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

تتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

✕ التعرف على أثر الحوافز الضريبية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

✕ قياس أثر الحوافز المالية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

✕ تحديد أثر الحوافز التنظيمية والتشريعية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

✕ تحليل أثر حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

✕ بناء نموذج متكامل يوضح العلاقات السببية بين أبعاد الحوافز الاستثمارية وقرار التوطين الاستثماري، وتحديد التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكل بُعد.

✕ تقديم إطار مقترح لتطوير منظومة الحوافز الاستثمارية في المملكة العربية السعودية بما يعزز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويحقق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي

ما أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية

✕ ما أثر الحوافز الضريبية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

✕ ما أثر الحوافز المالية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

✕ ما أثر الحوافز التنظيمية والتشريعية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

✕ ما أثر حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

✕ ما النموذج الأمثل للعلاقات السببية بين أبعاد الحوافز الاستثمارية مجتمعة وقرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة؟

فروض الدراسة

الفرض الرئيسي

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز الاستثمارية بأبعادها (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية

الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز الضريبية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المالية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز التنظيمية والتشريعية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لحوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية (النظرية)

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من عدة اعتبارات جوهرية تُثري المعرفة الأكاديمية في هذا المجال:

تسهم الدراسة في سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية والأجنبية المتعلقة بالعلاقة بين الحوافز الاستثمارية بأبعادها المتعددة وقرار التوطين الاستثماري، إذ إن معظم الدراسات السابقة ركّزت على بُعد واحد من أبعاد الحوافز (كالحوافز الضريبية) دون تناول الأبعاد الأربعة مجتمعة في نموذج تحليلي متكامل.

تقدم الدراسة إطاراً نظرياً شاملاً يدمج بين عدة نظريات مفسّرة للاستثمار الأجنبي المباشر، كنظرية المزايا الانتقائية (OLI) لدانينغ ونظرية الموقع الاستثماري ونظرية عدم تماثل المعلومات، وتوظّفها في تفسير أثر الحوافز على قرار التوطين بما يوفر رؤية تكاملية لم تتوافر في الدراسات السابقة.

تُثري الدراسة الأدب النظري المتعلق بمحددات التوطين الاستثماري من خلال تطوير نموذج بحثي يُحدد العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين الحوافز الاستثمارية وقرار التوطين، وهو ما يُشكّل إضافة منهجية يمكن للباحثين البناء عليها في دراسات لاحقة.

تتميّز الدراسة بتناولها للسياق السعودي في مرحلة تحوّل اقتصادي جوهري (رؤية ٢٠٣٠)، مما يوفر بيانات وتحليلات حديثة تعكس واقع التجربة السعودية في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وهو ما يُعدّ مرجعاً أكاديمياً قيماً للباحثين في مجالات الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة.

تسهم الدراسة في بناء أداة قياس علمية محكمة لقياس أبعاد الحوافز الاستثمارية وقرار التوطين الاستثماري، مصمّمة وفقاً لخصوصية بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وهو ما يمكن أن يُستخدم من قبل الباحثين في دراسات مقارنة مستقبلية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي أو المنطقة العربية.

تفتح الدراسة آفاقاً بحثية جديدة من خلال تحديد المتغيرات الديموغرافية والتنظيمية (جنسية المستثمر، حجم الاستثمار، القطاع، سنوات الخبرة) كمتغيرات وسيطة أو معدّلة، مما يُتيح للباحثين مستقبلاً التعمق في دراسة تأثير هذه المتغيرات على العلاقة بين الحوافز والتوطين.

الأهمية العملية (التطبيقية)

تكتسب هذه الدراسة أهمية تطبيقية بالغة تتبع من ارتباطها المباشر بالواقع الاقتصادي والاستثماري في المملكة العربية السعودية:

تقدم الدراسة نتائج وتوصيات عملية لصانعي القرار في الجهات الحكومية المعنية بالاستثمار (وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار، هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة) حول أكثر أبعاد الحوافز تأثيراً في جذب المستثمر الأجنبي، مما يُمكنهم من توجيه الموارد والسياسات نحو الأبعاد الأعلى فاعلية.

تساعد الدراسة في تقييم مدى نجاح منظومة الحوافز الاستثمارية الحالية في المملكة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب أنفسهم، وهو ما يوفر تغذية راجعة واقعية تُمكن من تطوير هذه المنظومة وسد الثغرات فيها بناءً على تجارب المستفيدين الفعليين.

تسهم نتائج الدراسة في دعم مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تستهدف رفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٣٨٨ مليار ريال بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال تحديد أولويات التطوير في منظومة الحوافز بما يتوافق مع توقعات واحتياجات المستثمرين الدوليين.

توفر الدراسة معلومات تطبيقية قيّمة للمستثمرين الأجانب الحاليين والمحتملين حول طبيعة الحوافز المتاحة في المملكة ومدى ملاءمتها لاحتياجاتهم الاستثمارية، مما يساهم في تحسين عملية اتخاذ قرار التوطين وتقليل حالة عدم اليقين المصاحبة لدخول السوق السعودي.

تقدم الدراسة أساساً عملياً لإجراء مقارنات معيارية (Benchmarking) بين الحوافز الاستثمارية السعودية وتلك المقدمة في الدول المنافسة على استقطاب الاستثمار الأجنبي في المنطقة (الإمارات، البحرين، عُمان)، مما يساعد على تعزيز الميزة التنافسية للمملكة.

تسهم الدراسة في تطوير استراتيجيات التسويق الاستثماري للمملكة من خلال الكشف عن الأبعاد التي يُوليها المستثمرون الأجانب أهمية أكبر، وهو ما يُمكن وكالات ترويج الاستثمار من تصميم حملات تسويقية أكثر استهدافاً وفعالية.

تقدم الدراسة توصيات تفصيلية لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية في المملكة بناءً على تقييم المستثمرين لحوافز البنية التحتية، مما يساعد في تحسين الخدمات والمرافق المقدمة وزيادة معدلات الإشغال والاستثمار فيها.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

دراسة عمران (٢٠٢٤): "الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوافز الضريبية بأبعادها (الإعفاءات الضريبية، التخفيضات الجمركية، الحوافز الموجهة للتصدير، ونظام المناطق الحرة) في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل البيانات الاقتصادية والسياسات الضريبية المقارنة بين مجموعة من الدول العربية. وتكونت عينة الدراسة من بيانات اقتصادية وتشريعية لعدد من الدول العربية خلال فترة زمنية محددة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية السخية في الدول العربية تؤدي إلى فقدان ما يقارب ٦٠% من العائدات الضريبية المحتملة على الشركات، دون أن تحقق بالضرورة زيادة ملموسة في نشاط الشركات متعددة الجنسيات. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة تقييم السياسات الضريبية التحفيزية في المنطقة العربية والتوجه نحو حوافز أكثر استهدافاً وفعالية ترتبط بأهداف تنموية واضحة بدلاً من الإعفاءات الشاملة التي تُضعف القاعدة الضريبية.

دراسة المالكي (٢٠٢٢): "الحوافز التشجيعية للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠م"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الحوافز التشجيعية المقدمة للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية بأبعادها (الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي، التعريف النظامي للاستثمار الأجنبي، تطور أنظمة الاستثمار الأجنبي، وآليات تسوية منازعات الاستثمار) وفقاً لرؤية ٢٠٣٠. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل النصوص النظامية والتشريعية ذات الصلة. وتكونت عينة الدراسة من الأنظمة واللوائح والتشريعات السعودية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المنظم السعودي أولى اهتماماً متزايداً بتقديم حوافز استثمارية متنوعة، إلا أن هذه الحوافز جاءت متعددة ومتفرقة وتفتقر إلى إطار تنظيمي موحد يجمعها. وأوصت الدراسة بضرورة إصدار تنظيم مستقل خاص بالحوافز الاستثمارية، وإنشاء جهة مستقلة تتولى الإشراف على تنفيذ هذه الحوافز ومتابعتها لضمان فاعليتها في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

دراسة السيد (٢٠٢١): "تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الحوافز الضريبية بأبعادها (الحوافز الجمركية، ضريبة المبيعات، الإعفاءات الضريبية، التخفيضات، الحوافز التصديرية، نظام الدورك، السماح المؤقت، ضريبة المبيعات بسعر صفر، والمناطق الحرة) على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الأدبيات النظرية والتشريعية. وتكونت عينة الدراسة من النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالحوافز الضريبية في مصر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية المتنوعة تمثل أداة فعالة يمكن توظيفها لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن هناك علاقة إيجابية بين تنوع الحوافز الضريبية وزيادة تدفقات الاستثمار. وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على الحوافز الضريبية وتعزيز الشفافية في تطبيقها لزيادة جاذبية المناخ الاستثماري.

دراسة حماد (٢٠٢٥): "ضمانات وحوافز الاستثمار في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على ضمانات وحوافز الاستثمار بأبعادها (الضمانات النظامية، الحوافز الضريبية والمالية، البنية التحتية، بيئة الأعمال، والاتفاقيات الدولية) في النظام السعودي ومقارنتها

بالمعايير الدولية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في تحليل الأنظمة السعودية ومقارنتها بالممارسات الدولية. وتكونت عينة الدراسة من الأنظمة والتشريعات السعودية المتعلقة بالاستثمار والاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية تعمل على تعزيز جاذبيتها الاستثمارية من خلال التحديثات التنظيمية والحوافز الضريبية والمالية وتطوير البنية التحتية، إلا أنها تواجه تحديات في الإجراءات الإدارية وإنفاذ العقود والمنافسة الإقليمية. وأوصت الدراسة بتحسين الشفافية وتبسيط الإجراءات وتعزيز الحوافز في المناطق الأقل نمواً لدعم أهداف رؤية ٢٠٣٠.

دراسة Katitas & Pandya (2024): "Investment Incentives Attract Foreign Direct Investment: Evidence from the Great Recession"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير حوافز الاستثمار الحقيقية (غير الضريبية) بأبعادها (المنح النقدية، تدريب العمالة، توفير الأراضي، وتطوير البنية التحتية) على قرارات توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الركود الكبير (٢٠٠٩-٢٠١١). واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التجريبي باستخدام نموذج المتغيرات الأدواتية (IV) ونموذج الانحدار اللوجستي المتعدد (Multinomial Logit). وتكونت عينة الدراسة من بيانات ٣٩٦ مقاطعة أمريكية استقبلت استثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، منها ٢٢٩ مقاطعة (58%) كانت مقاطعات جديدة لم تستقبل استثمارات سابقاً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحوافز الحقيقية تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تخفيف حالة عدم تماثل المعلومات، حيث أدى كل مليون دولار إضافي من التحفيز إلى إنفاق نحو ١٧٠ ألف دولار إضافي على الحوافز الحقيقية، بينما لم يكن للحوافز الضريبية أي تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي. وأوصت الدراسة بتوجيه السياسات نحو الحوافز الحقيقية المرتبطة بالموقع عندما تكون فجوات المعلومات حادة.

دراسة Binkhamis, Alhussain & Naji (2025): "Sustaining Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: An Analysis of Investment Protection Frameworks"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أطر حماية الاستثمار بأبعادها (النمو السكاني، المدخرات الإجمالية، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة احتياطي النفط العالمي) وأثرها على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠. واستخدمت الدراسة منهجاً مختلطاً يجمع بين التحليل الكمي (نموذج الانحدار الخطي المتعدد عبر برنامج Stata والتحليل النوعي (أسلوب دلفي مع ٨ خبراء). وتكونت عينة الدراسة من بيانات اقتصادية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٣ واستطلاع آراء خبراء من قطاعات الصناعة والتمويل والاستثمار والسياحة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري ونسبة احتياطي النفط العالمي يؤثران إيجابياً على الاستثمار الأجنبي، بينما يؤثر النمو السكاني والمدخرات والإنفاق الحكومي سلباً. كما أن اتفاقيات حماية الاستثمار هي الأهم وفقاً لتقييم الخبراء. وأوصت الدراسة بتعزيز أطر حماية الاستثمار وتحسين الشفافية لتسريع وتيرة جذب الاستثمارات.

دراسة Elimam & Alattas (2024): "A Dynamic Analysis of Sustainable Economic Growth and FDI Inflow in Saudi Arabia Using ARDL Approach and VECM Technique"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأبعادها (النمو الاقتصادي المستدام، الانفتاح التجاري، سعر الصرف الرسمي، فاعلية الحكومة، التضخم، ريع النفط، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والنمو الاقتصادي الحقيقي) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٢٣. واستخدمت الدراسة منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وتقنية نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM). وتكونت عينة الدراسة من بيانات سلاسل زمنية سنوية للاقتصاد السعودي تمتد على ٤٤ عاماً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي المستدام يؤثر إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل بمعامل 0.201، وأن ارتفاع سعر الصرف يزيد الاستثمار بمقدار ٦.٩٢١ وحدة، بينما يؤدي التضخم ورياح النفط إلى انخفاض الاستثمار. وأوصت الدراسة بإعادة تقييم سياسات الانفتاح التجاري والبنية التحتية وتعزيز فاعلية الحكومة والمسؤولية البيئية.

دراسة Kronfol & Steenbergen (2024): "The Role of Incentives in Investment Promotion: Trends and Practices in OECD Member Countries"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوافز الاستثمار بأبعادها (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية، والمزايا العينية) في استراتيجيات ترويج الاستثمار لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن القائم على مسح شامل لوكالات ترويج الاستثمار في ٣٥ دولة من دول المنظمة) مسح (OECD 2024) وتكونت عينة الدراسة من استجابات ٣٥ وكالة ترويج استثمار وطنية في دول OECD. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن جميع الدول المشمولة تقدم نوعاً واحداً على الأقل من حوافز الاستثمار، وأن الحوافز الضريبية على أرباح الشركات هي الأكثر شيوعاً (٨٦٪)، تليها المنح المالية المباشرة (٨٠٪). كما أن وكالات الترويج لا تعتبر الحوافز عاملاً حاسماً في قرارات التوطين، بل تُقدّم جودة البنية التحتية ومهارات القوى العاملة والبيئة القانونية الداعمة. وأوصت الدراسة بتعزيز أطر حماية الاستثمار وتحسين التنسيق بين المؤسسات المعنية وإنشاء آليات رسمية للرصد والتقييم.

دراسة Alturki & Al-Shammari (2025): "Regional Competitiveness for Achieving Sustainable Development of Hail Region, Saudi Arabia"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى التنافسية الإقليمية بأبعادها الثلاثة (المؤشر الأساسي: المؤسسات الإقليمية، الاستقرار الاقتصادي، البنية التحتية، الصحة، التعليم الأساسي؛ مؤشر الكفاءة: التعليم العالي، كفاءة سوق العمل، حجم السوق؛ ومؤشر الابتكار: الجاهزية التكنولوجية، تطور الأعمال، الابتكار) في ١٣ منطقة سعودية مع التركيز على منطقة حائل. واستخدمت الدراسة منهج المؤشرات المركبة باستخدام مؤشر التنافسية الإقليمية (RCI) للاتحاد الأوروبي وتقنية تحليل المكونات الرئيسية (PCA). وتكونت عينة الدراسة من بيانات ٧٤ مؤشراً لـ ١٣ منطقة سعودية لعام ٢٠٢١ مستخلصة من مصادر رسمية سعودية ودولية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الرياض ومكة المكرمة تحققان أعلى درجات التنافسية (١٨.٧٠٥ و ١٧.٩٤٩)، بينما تحقق حائل أداءً متوسطاً (٤.٩٢٢)، وأن الفجوات التنافسية واضحة بين مناطق العواصم والمناطق الأخرى. وأوصت الدراسة بتوجيه سياسات مستهدفة لتحسين تنافسية المناطق الأقل نمواً وتقليص الفوارق الإقليمية.

دراسة المصري وصبيح (٢٠٢٥): "العلاقة التبادلية بين مؤشر التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة مصر" (2008-2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة التبادلية بين مؤشر التنافسية العالمي بأبعاده (المتطلبات الأساسية، محفزات الكفاءة، عوامل الابتكار والتطور) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٢. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي في تحليل بيانات السلاسل الزمنية. وتكونت عينة الدراسة من بيانات مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة المدروسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تبادلية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤدي تحسن مؤشر التنافسية إلى زيادة تدفقات الاستثمار، كما تسهم زيادة الاستثمارات الأجنبية في تحسين مؤشرات التنافسية. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين ركائز التنافسية الأساسية كمدخل لزيادة جاذبية مصر للاستثمارات الأجنبية وتعزيز حلقة التغذية الراجعة الإيجابية بين التنافسية والاستثمار.

دراسة الذيابي (٢٠٢٣): "الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإصلاحات التشريعية الحديثة بأبعادها (التعديلات النظامية، الأطر القانونية الجديدة، ضمانات الاستثمار، وحوافز بيئة الأعمال) ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل النصوص التشريعية والأنظمة الحديثة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي. وتكونت عينة الدراسة من الأنظمة والتشريعات السعودية المستحدثة والمعدلة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة أسهمت بشكل ملموس في تحسين بيئة الاستثمار وزيادة جاذبيتها للمستثمرين الأجانب، وأن هناك تطوراً ملحوظاً في البنية التنظيمية للاستثمار يتوافق مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠. وأوصت الدراسة بمواصلة تحديث الأنظمة التشريعية وتبسيط إجراءات التقاضي وتسوية المنازعات الاستثمارية وتعزيز الشفافية المؤسسية لضمان استمرارية تدفق الاستثمارات.

دراسة بوخدوني وقاسي (٢٠٢٢): "أثر التنافسية الجبائية المشروعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التنافسية الجبائية المشروعة بأبعادها (التنافسية الضريبية غير الضارة، الإطار القانوني الدولي، التهرب والاحتياي الضريبي، والتميز بين المنافسة الضارة وغير الضارة) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة حالة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري. وتكونت عينة الدراسة من بيانات السياسات الجبائية الجزائرية والتشريعات الضريبية ذات الصلة بجذب الاستثمار الأجنبي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن غياب إطار قانوني دولي موحد يحكم التنافسية الجبائية يؤدي إلى ظواهر سلبية كالتهرب الضريبي والمنافسة الضريبية الضارة بين الدول، وأن التنافسية الجبائية المشروعة يمكن أن تكون أداة فعالة لجذب الاستثمار شريطة التمييز بين المنافسة الضارة وغير الضارة. وأوصت الدراسة بتطوير إطار تنظيمي جبائي متوازن يعزز الجاذبية الاستثمارية دون الإضرار بالقاعدة الضريبية الوطنية.

دراسة سميج (٢٠٢٢): "محددات بيئة الأعمال الخارجية وأثرها في قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية على منشآت الأعمال اليمنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات بيئة الأعمال الخارجية بأبعادها (العوامل الجغرافية والطبيعية، البنية التحتية والنقل، البيئة الاجتماعية والسياسية، الإطار القانوني والتشريعي، العوامل الاقتصادية، العوامل التنظيمية والإدارية، والعوامل المعرفية والتقنية) وأثرها في قرار الاستثمار في منشآت الأعمال اليمنية. واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي الاستقرائي مع التصميم الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة كأداة رئيسية (مقياس ليكرت الخماسي). وتكونت عينة الدراسة من ٢٢٠ رجل أعمال ومستثمر في مدينة عدن، وبلغت الاستجابات الصالحة للتحليل ١٨١ استجابة تم تحليلها باستخدام برنامج SPSS. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين، وأن ترتيب المحددات من الأكثر تأثيراً إلى الأقل هو: العوامل الجغرافية والبنية التحتية أولاً، ثم البيئة الاجتماعية والسياسية، فالإطار القانوني، فالعوامل الاقتصادية، فالعوامل التنظيمية، وأخيراً العوامل المعرفية والتقنية. وأوصت الدراسة بتطوير البنية التحتية وتحسين البيئة القانونية والأمنية لتعزيز قرارات الاستثمار.

دراسة Ahmad (2025): "Global Competitiveness and FDI Inflows in GCC with Reference to Saudi Arabia: A Path Analysis Approach"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التنافسية العالمية بأبعادها (ركائز مؤشر التنافسية العالمي) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة منهج تحليل المسار (Path Analysis) لقياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لركائز التنافسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتكونت عينة الدراسة من بيانات مؤشر التنافسية العالمية وبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة المدروسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيرات مباشرة وغير مباشرة ذات دلالة إحصائية لركائز التنافسية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، وأن المملكة العربية السعودية تحقق تقدماً ملحوظاً في مؤشرات التنافسية ينعكس إيجابياً على جذب الاستثمارات. وأوصت الدراسة بتعزيز ركائز التنافسية المتعلقة بالابتكار ورأس المال البشري وكفاءة المؤسسات لزيادة جاذبية دول الخليج للاستثمارات الأجنبية.

الفجوة البحثية

من خلال الاستعراض المعمق للدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، تبين للباحث وجود فجوة بحثية واضحة تتمثل في عدة جوانب مترابطة. فمن الناحية الموضوعية، ركزت أغلب الدراسات السابقة على تناول بُعد واحد من أبعاد الحوافز الاستثمارية بشكل منفرد، كدراسة عمران (2024) ودراسة زيدان (٢٠٢٢) ودراسة السيد (٢٠٢١) التي اقتصرَت على الحوافز الضريبية، ودراسة Katitas & Pandya (2024) التي ركزت على الحوافز الحقيقية غير الضريبية، دون أن تتناول أي منها الحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة مجتمعة (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) في نموذج تحليلي متكامل يقيس أثرها المشترك والنسبي على قرار التوطين الاستثماري. ومن الناحية المنهجية، غلب على الدراسات السابقة في السياق السعودي الطابع القانوني الوصفي كدراسة المالكي (٢٠٢٢) ودراسة حماد (٢٠٢٥) ودراسة الذيابي (2023) التي اعتمدت على تحليل النصوص التشريعية دون قياس كمي ميداني لأثر الحوافز من وجهة نظر المستثمرين الأجانب أنفسهم، بينما اعتمدت الدراسات الكمية كدراسة Binkhamis et al. (2025)

ودراسة (Elimam & Alattas, 2024) على بيانات ثانوية ونماذج قياسية كلية دون الاستناد إلى بيانات أولية ميدانية من المستفيدين الفعليين من الحوافز. ومن ناحية السياق التطبيقي، لم تتناول أي من الدراسات السابقة — في حدود علم الباحث — أثر منظومة الحوافز الاستثمارية السعودية المتكاملة على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المرحلة الراهنة التي تشهد فيها المملكة تحولات تنظيمية وتشريعية جوهرية في إطار رؤية ٢٠٣٠، مما يُفقد صانعي القرار رؤية تستند إلى بيانات ميدانية حول الأبعاد الأكثر فاعلية وأولويات التطوير. وعليه، تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال بناء نموذج تحليلي متكامل يقيس أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة مجتمعة على قرار التوطين الاستثماري باستخدام بيانات أولية ميدانية مجمعة من المستثمرين الأجانب العاملين فعلياً في المملكة العربية السعودية، وتحديد الأهمية النسبية لكل بُعد ودرجة إسهامه في تفسير التباين في قرار التوطين.:

المنطلقات النظرية للدراسة

مصطلحات الدراسة

أولاً: الحوافز الاستثمارية (Investment Incentives)

التعريف الاصطلاحي: تُعرّف الحوافز الاستثمارية بأنها أي شكل من أشكال المزايا المحددة التي تُقدّمها الحكومة لمستثمرين بعينهم أو لمشروعات استثمارية محددة بما يتجاوز ما هو متاح لجميع الشركات أو المشروعات في الدولة المضيفة، وتشمل الحوافز الضريبية والمالية والتنظيمية والعينية التي تهدف إلى استقطاب الاستثمارات أو الاحتفاظ بها (Celani, Dressler & Wermelinger, 2022; Kronfol & Steenbergen, 2024).

التعريف الإجرائي: تُعرّف الحوافز الاستثمارية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مجموعة التسهيلات والمزايا التي تُقدّمها المملكة العربية السعودية للمستثمرين الأجانب بأبعادها الأربعة (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية)، ويُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات القسم الثاني من أداة الاستبانة المكوّنة من (٢٨) فقرة.

ثانياً: الحوافز الضريبية (Tax Incentives)

التعريف الاصطلاحي: تُعرّف الحوافز الضريبية بأنها الأدوات المالية التي تؤثر على إيرادات الحكومة من خلال منح معاملة تفضيلية بموجب القوانين الضريبية والجمركية، كالإعفاءات من ضريبة الدخل على الشركات أو تخفيضها والتسهيلات الجمركية واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، بهدف تحفيز النشاط الاستثماري (السيد، ٢٠٢١؛ زيدان، ٢٠٢٢).

التعريف الإجرائي: تُعرّف الحوافز الضريبية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية التسهيلات الضريبية والجمركية المقدمة في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على قرار توطيئهم الاستثماري، وتُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات البُعد الأول من أداة الاستبانة المكوّنة من (7) فقرات.

ثالثاً: الحوافز المالية (Financial Incentives)

التعريف الاصطلاحي: تُعرّف الحوافز المالية بأنها أشكال التحويل المباشر للأموال الحكومية أو آليات التمويل والدعم الحكومي المقدمة للمستثمرين، وتشمل المنح المباشرة والإعانات والقروض الميسرة و ضمانات الائتمان وبرامج الدعم المالي لتدريب العمالة وتأهيلها. (Katitas & Pandya, 2024)

التعريف الإجرائي: تُعرّف الحوافز المالية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية أشكال الدعم المالي المباشر وغير المباشر المقدمة في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على قرار توطيئهم الاستثماري، وتُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات البُعد الثاني من أداة الاستبانة المكوّنة من (٧) فقرات.

رابعاً: الحوافز التنظيمية والتشريعية (Regulatory and Legislative Incentives)

التعريف الاصطلاحي: تُعرّف الحوافز التنظيمية والتشريعية بأنها الاستثناءات من القواعد واللوائح المعيارية والتنظيمات المتخصصة والمساعدة وأشكال الدعم الحكومي غير المالي، وتشمل تبسيط الإجراءات الإدارية والإعفاءات التنظيمية وحماية حقوق الملكية الفكرية وآليات تسوية المنازعات الاستثمارية ومرونة أنظمة العمل والإقامة (حماد، ٢٠٢٥)

التعريف الإجرائي: تُعرَّف الحوافز التنظيمية والتشريعية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية التسهيلات التنظيمية والإصلاحات التشريعية المتعلقة ببيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على قرار توطينهم الاستثماري، وتُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات البُعد الثالث من أداة الاستبانة المكوّنة من (٧) فقرات.

خامساً: حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية (Infrastructure and Special Economic Zones Incentives)

التعريف الاصطلاحي: تُعرَّف حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية بأنها ما توفره الدولة من سلع وخدمات بأقل من القيمة السوقية أو مجاناً ذات قيمة نقدية محددة، وتشمل توفير الأراضي والمرافق الصناعية والبنية التحتية الرقمية والتكنولوجية وشبكات النقل واللوجستيات ضمن مناطق اقتصادية خاصة ومدن صناعية مجهزة. (Binkhamis et al., 2025)

التعريف الإجرائي: تُعرَّف حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية البنية التحتية والمناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية والخدمات اللوجستية المتاحة في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على قرار توطينهم الاستثماري، وتُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات البُعد الرابع من أداة الاستبانة المكوّنة من (7) فقرات.

سادساً: قرار التوطين الاستثماري (Investment Localization Decision)

التعريف الاصطلاحي: يُعرَّف قرار التوطين الاستثماري بأنه المحصلة النهائية لعملية تقييم منهجية يُجريها المستثمر الأجنبي للمفاضلة بين المواقع البديلة لتوطين استثماراته، وتتضمن تقييم العوائد المتوقعة والمخاطر المحتملة ومحددات بيئة الأعمال الخارجية كالعوامل الجغرافية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية والبنية التحتية ومناخ الاستثمار في الدولة المضيفة (سميح، ٢٠٢٢).

التعريف الإجرائي: يُعرَّف قرار التوطين الاستثماري إجرائياً في هذه الدراسة بأنه تقييم المستثمر الأجنبي لمدى ملاءمة المملكة العربية السعودية كموقع لتوطين استثماراته بناءً على تجربته الفعلية، ويشمل مستوى الرضا عن قرار التوطين والاستعداد للتوسع والنية في إنشاء مشروعات جديدة والتوصية لمستثمرين

آخرين، ويُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على فقرات القسم الثالث من أداة الاستبانة المكوّنة من (١٢) فقرة.

سابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI – Foreign Direct Investment)

التعريف الاصطلاحي: يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تدفقات حقوق الملكية الاستثمارية المباشرة إلى الاقتصاد المُبلّغ عنه، وتشمل رأس المال السهمي وإعادة استثمار الأرباح وأشكال رأس المال الأخرى، حيث يهدف المستثمر الأجنبي إلى إقامة مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاده الأصلي بما يمنحه درجة فعلية من التأثير في إدارتها. (Binkhamis et al., 2025)

التعريف الإجرائي: يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر إجرائياً في هذه الدراسة بأنه الاستثمارات التي يُقيمها مستثمرون غير سعوديين في المملكة العربية السعودية بموجب تراخيص صادرة عن وزارة الاستثمار السعودية، سواء أكانت في شكل ملكية كاملة أم مشتركة مع مستثمرين سعوديين.

المنهجية وطرق البحث:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة الموضوع وأهدافه، إذ سيُستخدم في وصف الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها والكشف عن العلاقات بين متغيراتها. ويتيح هذا المنهج جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية وتحليلها إحصائياً للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم، حيث سيُوظّف الجانب الوصفي في استعراض الإطار النظري للحوافز الاستثمارية وقرار التوطين الاستثماري من خلال الأدبيات والدراسات السابقة والوثائق الرسمية، بينما سيُوظّف الجانب التحليلي في قياس أثر أبعاد الحوافز الاستثمارية (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

وسيتضمن التصميم البحثي للدراسة مرحلتين متكاملتين: مرحلة نظرية تقوم على المسح المكتبي الشامل للأدبيات العربية والأجنبية والتقارير الرسمية والأنظمة التشريعية ذات الصلة لبناء الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، ومرحلة ميدانية تقوم على تصميم استبانة محكمة وتوزيعها على عينة الدراسة وجمع البيانات الأولية وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة والإجابة عن

تساؤلاتها، بما يُمكن من بناء نموذج تحليلي متكامل يكشف عن طبيعة العلاقات السببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

مجتمع وعينة الدراسة

سيكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الأجنبية والمشاركة المرخص لها بالعمل في المملكة العربية السعودية والمسجلة لدى وزارة الاستثمار، والبالغ عددها نحو ١٣,٥٠٠ شركة وفقاً لأحدث الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية. ويشمل هذا المجتمع الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية المستهدفة برؤية 2030 كالصناعة والخدمات والتقنية والسياحة والترفيه والطاقة والتعدين والرعاية الصحية، والمنتشرة جغرافياً في مختلف مناطق المملكة بما فيها المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية. وستُستهدف الفئة المستجيبة من المديرين التنفيذيين ومديري الاستثمار ومديري العمليات ومديري التطوير في هذه الشركات، بوصفهم الأكثر إدراكاً ومعرفة بطبيعة الحوافز الاستثمارية وأثرها على قرارات التوطين.

وستُسحب عينة الدراسة بأسلوب العينة العشوائية الطبقية (Stratified Random Sampling) لضمان تمثيل متناسب لمختلف القطاعات الاقتصادية وأحجام الشركات والمناطق الجغرافية. وبتطبيق معادلة ستيفن ثومبسون (Steven Thompson) لتحديد حجم العينة عند مستوى ثقة ٩٥٪ وهامش خطأ 5٪، سيبلغ الحد الأدنى المطلوب للعينة نحو ٣٧٤ مفردة. وستعمل الدراسة على توزيع ٤٥٠ استبانة لضمان الحصول على عدد كافٍ من الاستجابات الصالحة للتحليل الإحصائي بعد استبعاد الاستبانة غير المكتملة أو غير الصالحة، وسيُراعى في عملية التوزيع التمثيل النسبي لكل طبقة (قطاع) وفقاً لنسبتها في مجتمع الدراسة الأصلي.

مصادر جمع البيانات

ستعتمد الدراسة على نوعين من مصادر جمع البيانات:

المصادر الثانوية: وتشمل الكتب والمراجع العلمية المتخصصة، والدوريات والمجلات العلمية المحكمة العربية والأجنبية، والرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)، والتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية والهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي، فضلاً عن التقارير الدولية الصادرة عن

البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والمنتدى الاقتصادي العالمي، إضافة إلى الأنظمة والتشريعات السعودية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وقواعد البيانات الإلكترونية المعتمدة. وستُستخدم هذه المصادر في بناء الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة ومراجعة الدراسات السابقة.

المصادر الأولية: وتتمثل في البيانات التي سيتم جمعها ميدانياً من خلال أداة الاستبانة المصممة خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، والتي ستوزع على أفراد عينة الدراسة من المديرين في الشركات الأجنبية والمشاركة العاملة في المملكة العربية السعودية، وذلك بأسلوب التوزيع الإلكتروني والورقي لضمان أعلى معدل استجابة ممكن.

أداة الدراسة

ستعتمد الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات الأولية، وستُصمم وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) المتدرج من (١) بشدة لا أوافق إلى (٥) بشدة أوافق. وستتكون الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية والتنظيمية يتضمن هذا القسم بيانات عن خصائص المستجيب والشركة، وتشمل: جنسية المستثمر، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة في السوق السعودي، حجم الاستثمار، القطاع الاستثماري، المنطقة الجغرافية، وشكل الاستثمار (ملكية كاملة / مشترك).

القسم الثاني: المتغير المستقل – الحوافز الاستثمارية (٢٨ فقرة) يتكون هذا القسم من أربعة أبعاد تُمثل أبعاد الحوافز الاستثمارية، وتوزع فقراته على النحو التالي:

البُعد الأول: الحوافز الضريبية – ويتضمن (7 فقرات تقيس مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية الحوافز الضريبية المقدمة في المملكة كإعفاءات الضريبية والتخفيضات الجمركية واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وأثرها على قرار التوطين.

البُعد الثاني: الحوافز المالية - ويتضمن (7) فقرات تقيس مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية الحوافز المالية كالمنح المباشرة والقروض الميسرة وضمانات الائتمان وبرامج الدعم المالي وأثرها على قرار التوطين.

البُعد الثالث: الحوافز التنظيمية والتشريعية - ويتضمن (7) فقرات تقيس مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية الحوافز التنظيمية كتبسيط إجراءات التراخيص وحماية الملكية الفكرية وأنظمة تسوية المنازعات ومرونة أنظمة العمل وأثرها على قرار التوطين.

البُعد الرابع: حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية - ويتضمن (7) فقرات تقيس مدى إدراك المستثمرين الأجانب لفاعلية حوافز البنية التحتية كالمناطق الاقتصادية الخاصة والبنية الرقمية وشبكات النقل واللوجستيات وتوفير الأراضي وأثرها على قرار التوطين.

القسم الثالث: المتغير التابع - قرار التوطين الاستثماري (١٢ فقرة) يتضمن هذا القسم محوراً أحادياً مكوناً من (١٢) فقرة تقيس قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية، وتشمل جوانب مثل: مدى رضا المستثمر عن قراره بالتوطين في المملكة، واستعداده لتوسيع استثماراته الحالية، ونيته في إنشاء مشروعات جديدة، وتوصيته لمستثمرين آخرين بالتوطين، وتقييمه الشامل لجاذبية بيئة الاستثمار، ومقارنته للمملكة بالدول المنافسة في المنطقة.

وبذلك يبلغ إجمالي عدد فقرات الاستبانة (٤٠) فقرة بالإضافة إلى فقرات البيانات الديموغرافية والتنظيمية.

وسيتم التحقق من صدق الأداة من خلال صدق المحتوى بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين، والصدق البنائي من خلال التحليل العاملي التوكيدي (CFA) كما سيتم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ومعامل الثبات المركب (Composite Reliability).

الأساليب الإحصائية المستخدمة

سُحِّلَ بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.28) وبرنامج النمذجة بالمعادلات البنائية (AMOS v.26) ، وستُستخدم الأساليب الإحصائية التالية:

أساليب الإحصاء الوصفي: وتشمل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد اتجاهات استجابات أفراد العينة وترتيب أبعاد ومحاور الدراسة حسب أهميتها النسبية.

اختبارات الصدق والثبات: وتشمل معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة، والتحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis) للتحقق من صدق البناء وجودة مطابقة النموذج القياسي للبيانات.

اختبارات التوزيع الطبيعي: وتشمل اختبار كولموجوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) واختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) للتحقق من اعتدالية توزيع البيانات، ومعاملات الالتواء والتقلطح. (Skewness & Kurtosis)

تحليل الارتباط: ويشمل معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومعامل التضخم التبايني (VIF) ومعامل التباين المسموح (Tolerance) لفحص مشكلة الارتباط المتعدد الخطي.

تحليل الانحدار: ويشمل تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) لاختبار أثر كل بُعد من أبعاد الحوافز الاستثمارية على قرار التوطين بشكل منفرد، وتحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) لاختبار الأثر المشترك لأبعاد الحوافز مجتمعة وتحديد الأهمية النسبية لكل بُعد.

اختبارات الفروق: ويشمل اختبار (T-Test) للعينات المستقلة لاختبار دلالة الفروق بين مجموعتين، وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار دلالة الفروق بين أكثر من مجموعتين، واختبار شيفيه (Scheffé) للمقارنات البعدية في حالة وجود فروق دالة إحصائية.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: ستقتصر الدراسة على دراسة أثر الحوافز الاستثمارية بأبعادها الأربعة (الحوافز الضريبية، الحوافز المالية، الحوافز التنظيمية والتشريعية، حوافز البنية التحتية والمناطق الاقتصادية) على قرار التوطين الاستثماري للمستثمر الأجنبي.

الحدود المكانية: ستُطبق الدراسة على الشركات الأجنبية والمشاركة المرخص لها بالعمل في المملكة العربية السعودية والمسجلة لدى وزارة الاستثمار السعودية، في مختلف المناطق الجغرافية بما فيها المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية.

الحدود الزمنية: ستُنفَّذ الدراسة الميدانية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٤٧/١٤٤٨ هـ الموافق ٢٠٢٥/٢٠٢٦ م.

الحدود البشرية: ستقتصر الدراسة على المديرين التنفيذيين ومديري الاستثمار ومديري العمليات ومديري التطوير العاملين في الشركات الأجنبية والمشاركة في المملكة العربية السعودية، بوصفهم الفئة الأكثر إدراكاً ومعرفة بالحوافز الاستثمارية وأثرها على قرارات التوطين.

.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

✖ بوخدوني، جازية، وقاسي، ياسين. (٢٠٢٢). أثر التنافسية الجبائية المشروعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر. مجلة دراسات جبائية، ١١(٢)، ٢١٧-٢٣٦.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/214841>

✖ حماد، عثمان محمد أحمد الأمين. (٢٠٢٥). ضمانات وحوافز الاستثمار في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية. مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ٢٠(١)، ١-٥٢.

<https://doi.org/10.61821/v20i1.0183> <https://journals.uqs-ye.info/index.php/uqs/article/view/254>

✖ الزيادي، عبد الكريم. (٢٠٢٣). الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات. مجلة البحوث الفقهية والقانونية (جامعة الأزهر)، ٣٥(٤٣)، ١٥٨٣-١٦٣٧.

https://jlr.journals.ekb.eg/article_323104.html

✖ زيدان، زهية. (٢٠٢٢). دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: قراءة في قانون الاستثمار ٢٢-١٨. مجلة دراسات جبائية، ١١(٢)، ١٤٩-١٦٦.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/214837>

✖ سميح، أحمد محمد. (٢٠٢٢). محددات بيئة الأعمال الخارجية وأثرها في قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية على منشآت الأعمال اليمنية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٣(٥)، ٣٨٨-٤١٨.

<https://doi.org/10.53796/hnsj3525> <https://www.hnjournal.net/en/3-5-/25>

✖ السيد، محمد نصر زكي. (٢٠٢١). تأثير الحوافز الضريبية على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. المجلة القانونية (جامعة الزقازيق)، ٩(١٦)، ٥٢٥٣-٥٢٧٦.

https://jlaw.journals.ekb.eg/article_191484.html

✕ عمران، عبد الحكيم. (٢٠٢٤). الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، ٩(٢)، ١٧٦-١٩٠.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/254463>

✕ المالكي، مرام بنت حسن فواز. (٢٠٢٢). الحوافز التشجيعية للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠م [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الطائف، المملكة

<https://jilrc.com/archives/15461>. العربية السعودية.

✕ المصري، محمود عبد المنعم زيدان. (٢٠٢٥). العلاقة التبادلية بين مؤشر التنافسية وتدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة مصر (٢٠٠٨-٢٠٢٢). مجلة البحوث المالية والتجارية

(جامعة بورسعيد)، ٢٦(١)، ٧٤٤-٧٦٩. [/https://jsst.journals.ekb.eg](https://jsst.journals.ekb.eg)

ثانياً: المراجع الإنجليزية

✕ Katitas, A., & Pandya, S. (2024). Investment incentives attract foreign direct investment: Evidence from the great recession. *Public Choice*, 200(1-2), 323-345. <https://doi.org/10.1007/s11127-024-01158-0>
<https://link.springer.com/article/10.1007/s11127-024-01158-0>

✕ Binkhamis, N., Alhussain, A., & Naji, M. (2025). Sustaining foreign direct investment in Saudi Arabia: An analysis of investment protection frameworks and their impact on economic growth within Vision 2030. *Sustainability*, 17(19), Article 8845. <https://doi.org/10.3390/su17198845> <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/19/8845>

✕ Elimam, H., & Alattas, M. (2024). A dynamic analysis of sustainable economic growth and FDI inflow in Saudi Arabia using ARDL approach and VECM technique. *Energies*, 17(18), Article 4663. <https://doi.org/10.3390/en17184663> <https://www.mdpi.com/1996-1073/17/18/4663>

- ☒ Kronfol, H., & Steenbergen, V. (2024). *The role of incentives in investment promotion*. OECD Publishing.
<https://doi.org/10.1787/e3338264-en>
https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/12/the-role-of-incentives-in-investment-promotion_f27f6ff4/e3338264-en.pdf
- ☒ Alturki, F., & Al-Shammari, N. (2025). Regional competitiveness for achieving sustainable development of Hail Region, Saudi Arabia. *Sustainability*, 17(1), Article 156. <https://doi.org/10.3390/su17010156>
<https://www.mdpi.com/2071-1050/17/1/156>
- ☒ □ Katitas, A., & Pandya, S. (2024). Investment incentives attract foreign direct investment: Evidence from the great recession. *Public Choice*, 200(1–2), 323–345. <https://doi.org/10.1007/s11127-024-01158-0>
<https://link.springer.com/article/10.1007/s11127-024-01158-0>
- ☒ □ Binkhamis, N., Alhussain, A., & Naji, M. (2025). Sustaining foreign direct investment in Saudi Arabia: An analysis of investment protection frameworks and their impact on economic growth within Vision 2030. *Sustainability*, 17(19), Article 8845.
<https://doi.org/10.3390/su17198845> <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/19/8845>
- ☒ □ Elimam, H., & Alattas, M. (2024). A dynamic analysis of sustainable economic growth and FDI inflow in Saudi Arabia using ARDL approach and VECM technique. *Energies*, 17(18), Article 4663.
<https://doi.org/10.3390/en17184663> <https://www.mdpi.com/1996-1073/17/18/4663>

- ☒ Alturki, F., & Al-Shammari, N. (2025). Regional competitiveness for achieving sustainable development of Hail Region, Saudi Arabia. *Sustainability*, 17(1), Article 156. <https://doi.org/10.3390/su17010156>
<https://www.mdpi.com/2071-1050/17/1/156>
- ☒ Kronfol, H., & Steenbergen, V. (2024). *The role of incentives in investment promotion*. OECD Publishing.
<https://doi.org/10.1787/e3338264-en>
https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/12/the-role-of-incentives-in-investment-promotion_f27f6ff4/e3338264-en.pdf
- ☒ Ahmad, S. (2025). Global competitiveness and FDI inflows in GCC with reference to Saudi Arabia: A path analysis approach. Port Said Journal of Economics (مجلة بورسعيد للبحوث الاقتصادية)، ٥(١)، ١١٦٥-١١٩٤. <https://doi.org/10.21608/psej.2025.384887.1196>

Mid Ocean University

College of Management

Department of Business Administration



**The Impact of Investment Incentives on the Investment Localization
Decision of Foreign Investors in the Kingdom of Saudi Arabia in Light
of Vision 2030**

Prepared by:

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

Dr. Fayez Jarad

1447-2026